الأنباء
الثلاثاء 16 ابريل 2013

"محامي الإخوان": بطء إجراءات محاكمة الرئيس السابق تسبب في استفزاز الشعب

الحكم بإخلاء سبيل مبارك في قضية قتل المتظاهرين واستمرار سجنه احتياطياً بتهم الفساد المالي

مبارك جالساً على كرسي طبي ويبدو عليه الارهاق خلال جلسة امس (رويترز)

القاهرة ـ وكالات : قبلت محكمة جنايات القاهرة تظلم الرئيس المصري السابق حسني مبارك من قرار حبسه احتياطياً، وقرَّرت استمرار حبسه على ذمة التحقيقات بقضايا أخرى.

وقال التلفزيون المصري، امس «إن المحكمة قبلت التظلم المقدم من مبارك على قرار حبسه احتياطياً على ذمة قضيتي قتل متظاهرين والفساد المالي، وقضت بإخلاء سبيله، فيما قرَّرت استمرار حبسه في قضايا أخرى».

وقد نظرت هيئة الدائرة السادسة في محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار محمد رضا شوكت، خلال جلسة عقدتها امس بمقر أكاديمية الشرطة، لنحو 3 ساعات مرافعات النيابة العامة حول حبس مبارك احتياطياً ومرافعة محامي مبارك فريد الديب الذي قدَّم مذكرة يطالب فيها بإخلاء سبيل موكله باعتبار «أن فترة حبسه الاحتياطية على ذمة قضيتي قتل المتظاهرين والفساد المالي بدأت اعتباراً من 12 أبريل 2011، وأنه بمرور عامين على الحبس الاحتياطي على ذمة القضية، فإنه يتحتم إخلاء سبيله إعمالاً لحكم القانون».

الا ان نيابة أمن الدولة العليا برئاسة المحامي العام الأول للنيابة المستشار هشام القرموطي كانت قرَّرت قبل قرار الافراج هذا، سجن مبارك لمدة 15 يوماً احتياطياً على ذمة اتهامه بـ«الاستيلاء على المخصصات المالية للقصور الرئاسية».

وكان النائب العام المصري المستشار طلعت عبدالله، أمر في 7 أبريل الجاري بحبس مبارك احتياطياً لمدة 15 يوماً على ذمة التحقيقات التي تجرى معه بمعرفة نيابة أمن الدولة العليا، وذلك في قضية اتهامه بالاستيلاء على المال العام وتسهيل استيلاء الغير عليه.

وبالتوازي مع ذلك ، افادت تقارير صحافية مصرية امس بأن المكتب الفنى للنائب العام تسلم تقارير مهمة من عدة جهات رقابية، ووحدة مكافحة غسيل الأموال، والبنك المركزى المصرى، والأموال العامة، تكشف عدداً من جرائم الفساد المالى، وعمليات غسيل أموال كبرى قام بها الرئيس السابق حسنى مبارك، وبعض من رموز نظامه ووزراء سابقين، ومسؤولين حكوميين سابقين، ورجال أعمال مشاهير ، لإخفاء ثروات كانوا قد حصلوا عليها بطريقة غير مشروعة عن طريق الاستيلاء على أموال الدولة، واستغلال المواقع الوظيفية، والحصول على عمولات، وتسهيل الاستيلاء على المال العام.

وكان مبارك قد وصل إلى مقر المحكمة صباح امس، فيما تجمَّع عشرات من مناصريه الأعضاء في جماعتي «أبناء مبارك» و«إحنا آسفين يا ريس» حيث حملوا صوره ولافتات «قوم يا ريس شد الحيل.. لسة ولادك فيهم خير»، و«يا مبارك يا طيار إحنا وراك لآخر المشوار».

وأشار مؤيدو مبارك بعلامة النصر وارتدوا قمصانا بيضاء مدونا عليها من الخلف ومن الأمام «أنا مصري وأرفض إهانة زعيم الأمة» وعليها صور مبارك ومدون عليها «بنحبك يا ريس».

و مع بداية وقائع الجلسة، قررت المحكمة إخلاء قاعة المحاكمة من المدعين بالحق المدني حيث لا يحق لهم الحضور حيث ان نظر إخلاء السبيل يكون داخل غرفة المداولة التي لا تتسع لاستيعاب أعداد المحامين وطلبت المحكمة ممن ليس له شأن بالدعوى الانصراف.

وفي اول ردود الافعال على اخلاء سبيل مبارك، قال محامي جماعة الإخوان المسلمين، عبدالمنعم عبدالمقصود إن «إخلاء سبيل الرئيس المخلوع مبارك يعود للبطء الشديد في إجراءات المحاكمة».

واعتبر عبدالمقصود في تصريحات صحافية، البطء في إجراءات محاكمة مبارك «يشكل قمة الاستفزاز لمشاعر الشعب المصري ولأسر الضحايا والشهداء الذين سقطوا في ثورة 25 يناير، خاصة وهم يرون مبارك يلوح لأنصاره بعلامات النصر، وكأنه يستهزأ بدماء الشهداء الذين سقطوا».

وناشد عبدالمقصود مستشار رئيس محكمة استئناف القاهرة، تفريغ الدائرة التي سيحاكم أمامها مبارك ورموز النظام السابق من أي قضايا أخرى «حتى تتمكن من الحصول على الوقت الكافي لنظر القضية وإصدار الحكم الذي يستحقه هؤلاء في أقرب وقت ممكن».

في التعديل الوزاري المرتقب

أنباء عن تعيين النائب العام الحالي وزير دولة للشؤون القانونية

القاهرة ـ وكالات: كشفت تقارير صحافية عن وجود اتجاه داخل مؤسسة الرئاسة لتعيين النائب العام الحالي المستشار طلعت عبدالله وزير دولة للشؤون القانونية بالحكومة التي ستشكل قريبا، كما ترددت أنباء حول دعوة الرئيس محمد مرسي مجلس القضاء الأعلى لترشيح 3 شخصيات كنائب عام ليقوم الرئيس باختيار نائب عام من بينهم.

ويأتي هذا الاتجاه بحسب ما نقلته صحيفة «اليوم السابع» في محاولة للخروج من أزمة النائب العام التي أثيرت بعد حكم محكمة استئناف القاهرة بإلغاء قرار الرئيس مرسي بتعيين المستشار طلعت عبدالله نائبا عاما، فيما لم تعلق مؤسسة الرئاسة ـ حتى الآن ـ على الأنباء المتداولة في هذا الشأن سواء بنفيها أو تأكيدها.

جاء ذلك، فيما عقد مجلس القضاء الأعلى برئاسة المستشار محمد ممتاز متولي، اجتماعه الأسبوعي امس وناقش فيه أزمة النائب العام واطلع على المذكرة المقدمة من النائب العام الحالي المستشار طلعت عبدالله حول تعليقه على البيان الذي أصدره المجلس مؤخرا، وقد حضر النائب العام المساعد المستشار حسن ياسين الاجتماع بدلا من المستشار طلعت عبدالله الموجود حاليا في قطر.

وفي غضون ذلك، حددت محكمة الأمور المستعجلة بعابدين، جلسة 29 ابريل الجاري موعدا للنطق بالحكم في الاستشكال المقدم من د.حامد صديق على قرار محكمة استئناف القاهرة بإلغاء قرار رئيس الجمهورية بتعيين المستشار طلعت عبدالله نائبا عاما.

كريمة مختار: التحرش الجنسي في مصر موجود من زمان وهشام سليم: نعيش أسوأ سيناريو وخايف عالبلد

كريمة مختار

هشام سليم

القاهرة ـ وكالات: قالت الفنانة المصرية الكبيرة كريمة مختار «إن ظاهرة التحرش الجنسي بالمرأة موجودة منذ وقت طويل داخل المجتمع المصري والمجتمعات الأخرى، ونحن كسيدات كنا نعاني منه كثيرا، لكن الفرق بين ما كان يحدث من تحرش زمان والفترة الحالية أن السيدات في الماضي كن يخجلن من التحدث فيه وما يتعرضن له لأنهن يتمتعن بالحياء والخجل أما الآن فالسيدات أصبحن يتملكن جرأة شديدة تستطيع أن تتكلم وتتحدث وأن تخرج على شاشات الفضائيات ولذلك الكل يشعر بأن هذه الظاهرة انتشرت من كثرة الحديث عنها» .

واشارت مختار في حديث لها مع موقع « Gololy » الى ان الفترة الحالية: «لا نستطيع أن نقول فيها شيئا، فهناك تهديدات مستمرة من قبل الإسلاميين، صحيح أن هذه التهديدات مجرد كلام، لكنها ربما تؤثر على بعض المنتجين».

وتابعت: «عندما يجد المنتجون تهديدات يطبقون المثل القائل «الباب اللي يجيلك منه الريح سده واستريح» بالإضافة إلى أن هناك تخوفا من نزول الجمهور إلى السينما لأسباب كثيرة منها عدم وجود أمن في الشارع المصري وإصدار الإسلاميين فتاوي بتحريم الفن ومشاهدته وهي تؤثر بالفعل حتى ولو بنسبة صغيرة». واعتبرت ان وجود الرقابة على المصنفات الفنية مهم قائلة: «إذا كانت الرقابة تخدم الأنظمة السياسية فهي تخدم المجتمع المصري أيضا وبشكل أكبر فهي تحمي الأسرة والمجتمع من وجود مشاهد قد تسيء إلى مشاهديها وتخدش حياءهم».

الى ذلك، أعرب النجم هشام سليم عن حزنه الشديد تجاه ما يجري في مصر من أحداث، خاصة ما جرى مؤخرا من فتنة طائفية، قائلا في تصريح لـ«اليوم السابع»: «أصبحنا نعيش أسوأ سيناريو»، مبديا قلقه الشديد على المستقبل، و مؤكدا على ان «من حقى كمواطن مصرى أن أطمئن على بلدى ومستقبل أبنائه».

البابا تواضروس يلتقي أسر ضحايا «الخصوص» والكاتدرائية والأسرة المسيحية المتهمة بالأحداث تسلم نفسها للشرطة

القاهرة ـ أ.ش.أ: استقبل بابا الإسكندرية بطريرك الكرازة المرقسية تواضروس الثاني امس أسر 7 من ضحايا الاحداث التي وقعت الأسبوع الماضي بمنطقة الخصوص بمحافظة القليوبية ومحيط الكاتدرائية المرقسية بالعباسية.

وقدم البابا خلال اللقاء الذي تم في المقر البابوي بالكاتدرائية التعازي لأسر الضحايا وأكد لهم أن من قتل في الحادث شهداء.

في غضون ذلك، قامت الأسرة المسيحية المتهمة باطلاق الشرارة الأولى للاحداث التي شهدتها مدينة الخصوص، بتسليم نفسها إلى قسم شرطة الخصوص وذلك خشية الاعتداء عليها، وقال مصدر أمني بمديرية أمن القليوبية انه تم إحالة المتهمين الى النيابة العامة للتحقيق معهم.

لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

مكي: إنشاء محكمة عربية مختصة لرد الأموال المنهوبة

بيروت ـ أ.ش.أ: أعلن وزير العدل المصري المستشار احمد مكي أن مصر ستعرض على المؤتمر الرابع للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد المنعقد حاليا في بيروت إمكانية انشاء محكمة مختصة برد الأموال المنهوبة بين الدول العربية. وقال مكي ـ في تصريح لمراسل وكالة أنباء الشرق الاوسط في بيروت امس ـ ان هناك التزاما وواجبا على الدول المتقدمة التي تحارب الفساد بألا تسمح بنهب الأموال، وان تتولى ردها بنفسها بناء على تحريات من أجهزتها وأحكام من محاكمها حتى تتمكن الدول من استرداد أموالها المنهوبة، ولا يجد الفاسدون بابا لعمليات التهريب. وأشار الى أنه سيطرح على جلسات المؤتمر التجربة المصرية في كيفية مكافحة الفساد اعتمادا على تعميق الديموقراطية بكافة صورها لأن الوقاية من الفساد أسهل كثيرا من محاربته، وقال: انه اذا استشرى الفساد فانه يفسد المؤسسات المكلفة بالمكافحة، وأتمنى ان تتوافق الدول العربية على اقتراح سبق أن قدمته مصر بإنشاء محكمة مختصة برد الأموال المنهوبة بالدول العربية. وحول أهمية اصدار قوانين حاكمة لمحاربة الفساد، شدد مكي على أن اطلاق حريات الفرد هي السبيل الأساسي لمكافحة الفساد، وقال«كل القوانين التي تؤدي الى تعزيز اسهام الأفراد في أمور وطنهم من شأنها ان تواجه الفساد سواء قانون معلومات أو قانون جمعيات خاصة أو قانون انتخابات يضمن نزاهة الانتخابات وحيدتها».

وزير الإعلام المصري تحت سيف «التحرش» مجدداً

القاهرة ـ وكالات: قالت صحافية مصرية إنها تدرس اتخاذ إجراء قانوني ضد وزير الإعلام صلاح عبدالمقصود، بعدما رد على سؤال لها في إحدى الفعاليات بطريقة اعتبرتها «تحرشا» بها، بينما اشتعلت حملة على مواقع التواصل الاجتماعي تطالب بإقالة الوزير المحسوب على الإخوان المسلمين في مصر.

فخلال حفل لتوزيع جوائز على الفائزين بجائزة مصطفى وعلي أمين للصحافة السبت الماضي، توجهت الصحافية ندى محمد للوزير بسؤال عن حرية التعبير، قائلة له: «فين يافندم الحرية دى والصحافيين بيموتوا ويتصابوا في كل مكان». فرد عليها: «ابقي تعالي وأنا أقول لك فين»، وتبع كلمته بضحكة ثم استدرك: «من لا يشعر بحرية الصحافة بمصر يرد على الزميلة الكريمة المحترمة». واعتبرت ندى التي تعمل في موقع «حقوق دوت كوم»: أن رد الوزير نوع من الإهانة في حين يرى كثيرون أنه في مصر يحمل ذلك إيحاء جنسيا. وقالت الصحافية: «لم أتوقع هذا الرد من الوزير، فقد عصف بكل قواعد المهنة، وقواعد التعامل مع الآخرين برد غريب جدا، لا يليق بالحاضرين ولا بالمناسبة ولا بوزير الإعلام».

وقال الخبير في التشريعات الإعلامية إيهاب سلام لـ«سكاي نيو عربية» إنه يمكن اعتبار الواقعة من قبيل التحرش الجنسي، فالقانون لا يعتد فقط بالتصريح المباشر في التحرش وإنما بالتلميح والإيحاءات وفقا للثقافة السائدة في المجتمع. وأضاف أن «العبرة في المعنى الذي يصل للمتلقي»، وهي إحدى القواعد التي يفسر على أساسها القاضي الإساءة.

لكن الخبير القانوني والحقوقي لفت إلى أن الأمر يتعدى الإشكالية القانونية، قائلا إن «كون هذا الكلام يصدر من مسؤول يعبر عن الحكومة، يجب أن يحاسب عليه سياسيا، ويتوجب عليه أن يوضح ماذا كان يقصد ويبرره، إضافة إلى الاعتذار عما صدر عنه من كلام قد يكون أساء للصحافية». وشن ناشطون حملة على الوزير على مواقع التواصل الاجتماعي، مطالبين بإقالته.

وطالبت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان في بيان لها رئيس الوزراء المصري هشام قنديل بأن يعتذر عن الكلمات التي وجهها وزير الاعلام للصحافية وإقالته فورا من منصبه. وقالت الشبكة «إن الألفاظ التي استخدمها وزير الإعلام لا يتم استخدامها في الشارع المصري إلا في حالات التحرش التي نرغب في مواجهتها، ومن غير المقبول أن يتم استخدام هذه الألفاظ من قبل وزير مسؤول عن إدارة اكبر جهاز إعلامي في مصر، حيث ان هذه الردود إن لم تكن تحمل إيحاءات بتحرش جنسي، فهي على أقل تقدير تفتقر لأدنى مقومات الفهم والمهنية التي ينبغي على وزير الاعلام أن يتمتع بها، وإقالته والاعتذار من رئيس الوزراء أقل ما يجب اتخاذه».

مصطفى بكري لـ«الإعلاميين»: اتقوا الله في الجيش علاء صادق: الإعلام المصري «تافه» و«مرتشي»

القاهرة ـ وكالات: علق الإعلامي المصري رئيس تحرير جريدة «الأسبوع» وعضو مجلس الشعب المنحل مصطفى بكري في تغريدة بحسابه على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر)، على هجوم بعض الإعلاميين ومقدمي برامج التوك شو على وزارة الدفاع والقوات المسلحة قائلا: « أطلب من الإعلاميين الذين عادوا للهجوم على الجيش أن يتقوا الله في مصر، وأن يكفوا تكرار ادعاءاتهم الكاذبة ضد الجيش حائط الصد الأخير».

من جانبه، وجه الإعلامي علاء صادق سيلا من الانتقادات الحادة لوسائل الإعلام المصرية، متهما إياها بـ«الهايفة»، وذلك بعد تركيزها الكبير في الآونة الأخيرة على تحية الرئيس السابق حسني مبارك لأنصاره أثناء إعادة محاكمته. وزعم صادق في تغريدة عبر صفحته بموقعة «تويتر» أن التعليمات الحالية لكل الإعلام الفاسد والإعلاميين المرتشين هي التركيز على تحسين صورة مبارك أمام الناس لتسهيل إصدار قرار البراءة وإنهاء الثورة.

قبائل سيناء تنفي إهدارها دم المرشد السابق لـ«الإخوان»

القاهرة ـ وكالات: أعلن الناشط السيناوي محمد المنيعي أنه لا صحة لما تردد إعلامياً عن اعتزام قبائل سيناء إهدار دم المرشد العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين مهدي عاكف.

وقال «المنيعي» في تصريح لصحيفة «اليوم السابع»: إن عدداً من وسائل الإعلام تناقلت على لسانه أنه سيتم إهدار دم عاكف إذا لم يتراجع عن تصريحاته المسيئة إلى أهل سيناء، مشيرا إلى أن هذا غير صحيح، وأنه لا يملك بهذه السهولة إهدار دم أحد.

وكانت ردود أفعال غاضبة قد صدرت من أهالي سيناء على تصريحات صوتية منسوبة لمهدي عاكف قال فيها «إن أبناء سيناء منقسمون إلى ثلاث مجموعات:إما عملاء للموساد الإسرائيلي أو تابعين لجهاز أمن الدولة أو تابعين للمخابرات الحربية».

ومن جانبه، نفى الأمين العام المساعد لحزب الحرية والعدالة بشمال سيناء والمتحدث الرسمى باسم الحزب، الذراع السياسية لجماعة الاخوان المسلمين، حسن حجاب صحة هذه التصريحات، وقال إنه اتصل بعاكف شخصيا الذي أخبره أنه لم يدل بأحاديث صحافية منذ 6 شهور، وهذا الكلام غير صحيح، وأنه كان يتواجد في العريش قبل 9 شهور، والتقى فيها قيادات ورموزا قبلية بالمحافظة، ونصحهم بالوحدة لتحقيق مطالبهم، وأشار حجاب إلى أنهم كإخوان مسلمين يقدرون أهالي سيناء، ولهم مكانة واحترام لديهم.

خطيب الثورة: لو في دولة المماليك هنتعامل أفضل من كده

القاهرة ـ وكالات: أكد خطيب مسجد عمر مكرم السابق الملقب بـ «خطيب الثورة» الشيخ مظهر شاهين أنه تلقى قرارا من وزارة الأوقاف بإيقافه عن العمل وتحويله إلى لجنة الشؤون القانونية ونقله من مسجد عمر مكرم «ليأتوا بإمام إخواني»، وخصم نصف راتبه الشهري.

واضاف: «إحنا لو في دولة المماليك كنا هنتعامل أفضل من كده»، وتساءل «شاهين»، خلال حديثه لبرنامج «صباحك يا مصر»، على «فضائية دريم»، صباح امس: «هل كرامة الإمام في دولة د.محمد مرسي والحكم الإخواني هي الإهانة؟!» مضيفا ان وزارة الأوقاف تقف مع الإخوان المسلمين وتؤيد قراراتهم وتنحاز لمكتب الإرشاد، وهناك في الوزارة مندوبون من مكتب الإرشاد.